إنصـــاف الإمـــام ابن حجـــر العسقـــــلاني
الرجالَ المختلف في شأنهم في صحيح البخاري

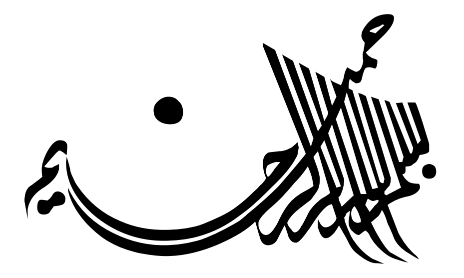
سلسلة تقريب تراث الإنصاف عند سلفنا (١)

إنصــــاف الإمــــام ابن حجــــر العسقــــــــلاني

الرجالَ المختلف في شأنهم في صحيح البخاري

تأليف

محمد بن موسى الشريف


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد نبتت نابتة في هذا العصر زعمت أن المرء إن ابتدع أو زل زلة عقدية فإنه لا يعود يذكر بمحاسنه ومساوئه إنما تذكر مساوئه فقط، ويرون أن منهج الموازنة بين الحسنات والسيئات إنما هو منهج مبتدع لا يعرفه السلف، وشددوا النكير على من يقول بذلك وبدعوه وهم بهذا - من حيث يدرون أو لا يدرون - قد حادوا عن منهج السلف، وابتدعوا من القول مالا يوافقهم عليه أحد، والعجيب أن الرد على منهجهم هذا هو من الوضوح بحيث لا يخفى على طالب علم، فكتب السلف طافحة بذكر محاسن الناس ومعايبهم، وقد ذُكرت هذه المحاسن والمعايب على وجه ظاهر فاش يعجب معه المرء كيف يمكن لهؤلاء أن يذهبوا إلى ما ذهبوا إليه هذا وبين أيديهم كتب التاريخ، والسير والتراجم، وكتب الجرح والتعديل، وغيرها كلها طافحة بذكر المحاسن والمساوئ للشخص نفسه، فكيف غفلوا عن هذا وكيف ضلوا عنه ؟!

ثم إن هؤلاء يكثرون من الجرح لأشخاص لا يُحتاج إلى جرحهم، فإن السلف كانوا يجرحون لصيانة العلوم الشرعية وضبط رواتها، فما بال هؤلاء يجرحون كل أحد بدت منه هفوة أو صدرت منه زلة؟! والمصيبة كل المصيبة أن هذه الهفوة أو الزلة قد تكون أمراً مختلفاً فيه، أو ربما لا تكون هفوة أو زلة إلا بسبب سوء فهم أولئك وعجلتهم وتسرعهم، وربما كان لصاحبها مندوحة أو مخرج، وأعود فأقول: إن هؤلاء يجرحون أشخاصاً لا يُحتاج إلى جرحهم، ولئن احتج أولئك بعمل السلف رحمة الله عليهم فأقول إن احتجاجهم مردود بالآتي:-

١. إن السلف y كانوا يجرحون لأسباب مهمة جملتها تدور حول حفظ الدين والشريعة، وحفظ حديث رسول الله r ، والرد على أهل العقائد الزائفة الذين تمس الحاجة للرد عليهم، بينما لا نجد أن أسباب الجرح هذه موجودة في أكثر الذين يُجرحون اليوم بغير حق.

٢. إن السلف y كانوا من الورع بمنـــزلة عظيمة، فكان أكثرهم يتحرج تحرجاً عظيماً إذا جرح، بينما لا نجد أكثر جَرَّاحي عصرنا كذلك، ونجدهم جريئين في أمور كان ينبغي التريث فيها طويلاً والتثبت، وإليكم بعض أخبار تحرجهم وورعهم:

قال الإمام الذهبي في ميزانه في ترجمة عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي:

"والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتامِّ المعرفة، تامِّ الورع".

وقال أيضاً في رسالته "الموقظة":

"والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل"(١)

وقال الإمام الذهبي أيضاً:

"فإن آنستَ من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً وإلا فلا تفعل، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب، وإن عرفتَ أنك مُخَلِّط مُخبِّط مهمل لحدود الله فأرحنا منك"(٢)

وقال نظام الدين اللكنويّ:

"لابد للمزكي أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون منصفاً ناصحاً، لا أن يكون متعصباً ومعجباً بنفسه؛ فإنه لا اعتداد بقول المتعصب"(٣).

٣. إن السلف -رحمة الله عليهم- كانوا في جرحهم يوازنون بين سيئات الرجل وحسناته على هيئة جليلة، ويقبلون رواية كثير ممن جرحوهم

---

(١) النصان نقلتهما من تعليق الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى على كتاب "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" لأبي الحسنات اللكنوي: ص٦٧.

(٢) المصدر السابق: ٦٩.

(٣) المصدر السابق.

بعد الموازنة هذه، بينما لا نجد كثيراً من جراحي عصرنا يصنعون هذا، بل إنهم يذهبون إلى تخطئة أو تبديع من قال بمنهج الموازنة هذا زاعمين أنه ليس منهج السلف، وهؤلاءِ قد جعلوا من أنفسهم حكاماً على السلف، فما قرروه أنه هو مذهب السلف صار كذلك عندهم، وعلى ذلك بدّعوا من شاؤوا وأخرجوا من منهج السلف من شاؤوا، ولئن نظرت في أعمار أكثر هؤلاء المجرحين، وما حصلوا عليه من علوم شرعية لتُصابنَّ بالذهول، وسيأخذ منك العجب كل مأخذ:

قال الإمام الذهبي في ترجمة أبان بن يزيد العطار:

"قد أورده -أيضاً- العلامة ابن الجوزي في "الضعفاء" ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق.

وقال العلامة محمد عبدالحي اللكنوي (ت ١٣٠٤) معلقاً على قول الإمام الذهبي:

هذه النصوص لعلها لم تقرع صماخ -آذان- أفاضل عصرنا وأماثل دهرنا؛ فإن شيمتهم أنهم حين قصدِهم بيان ضعف رواية ينقلون من كتب الجرح والتعديل الجرح دون التعديل فيوقعون العوام في المَغْلَطَة لظنهم أن هذا الراوي عارٍ عن تعديل الأجلة، والواجب عليهم أن ينقلوا الجرح

والتعديل كليهما ثم يرجحوا -حسبما يلوح لهم- أحدهما، ولعمري تلك شبهة محرمة، وخصلة مُخَرِّمة. أهـــ.(١)

وقال محمد بن سيرين:

ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوئه و لم تذكر محاسنه.

وقال ابن المبارك:

إذا غلبت محاسن الرجل على المساوي لم تُذكر المساوي، وإذا غلبت المساوي على المحاسن لم تذكر المحاسن.(٢)

٤. كان أكثر المجرحين والمعدلين من السلف قد اتفق الناس على إمامتهم والأخذ عنهم وقبول أقوالهم في الناس، لكن بالله عليكم أخبروني من رضي أكثر جرّاحي عصرنا؟ ومَن مِن الناس قد اتفق على قبول أقوالهم والأخذ بآرائهم؟ وإنما جُلّ هؤلاء هم فئة كره عقلاء الناس صنيعهم، واسترذلوا أقوالهم، وجَفَوْا كلامهم، واستثقلوا أحكامهم، وملوا من صراخهم، وتعقبوهم بالرد والتوبيخ، وعدوا كلامهم من جملة التعدي المذموم، والاجتراء القبيح على أعراض الناس وأقدارهم، فالمظنون

---

(١) أي خارمة للعدالة.

(٢) كل تلك النصوص نقلتها من كتاب "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" للأستاذ اللكنوي بتعليق الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة: ٦٦.

بهؤلاء -هداهم الله تعالى- إن كانوا عقلاء أن يكفوا، وأن يرعووا عما هم فيه ولا يشتدوا ويتشددوا، فإن صنعوا فذاك هو الأمر القويم، وإن عدلوا عن ذلك فأخشى أن يغضب عليهم الحليم، جل جلاله، فهو يغار على دعاة الإسلام وأهل القرآن والمشايخ والعلماء إذا انتهكت أعراضهم بغير حق، والله المستعان.

ولبيان الحق الذي كان عليه السلف -رحمة الله تعالى عليهم- فإني سأورد صنيعهم وما فعلوه في سلسلة من التصنيفات، مستلةً من كتبهم المباركة وأعمالهم الجليلة الرائعة، مقرباً إياها من أفهام الجمهور، مسهلاً قراءتها قدر استطاعتي، إن شاء الله تعالى.

وأبدأ بصنيع الإمام البخاري[(١)] رحمه الله تعالى وبكتابه الصحيح الذي بارك الله فيه، ونشر فضله بين الخاص والعام، وفي هذا الكتاب احتج الإمام البخاري بمجموعة من عظماء الرواة وأثباتهم وثقاتهم وعبادهم وعدولهم لكن بعضهم قد جُرح من وجه خفي أو ظاهر، وقيل فيه ما قيل، فلم يمنع ذلك الإمام البخاري من توثيقه وإيراد روايته عملاً بمنهج الموازنة

---

(١) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي ، بالولاء ، أبو عبد الله البخاري ، جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث، توفي سنة ٢٥٦ وله ٦٢ سنة رحمه الله تعالى . انظر "تقريب التهذيب" ٤٦٨.

ومنهج غلبة الحسنات على السيئات، ومنهج النظر إلى ضبط الرجل وصدقه وتقديمه على بعض الاعتبارات الأخرى التي لا تقدح فيه في هذا الباب -باب الرواية لحديث رسول الله r - وبمعنى آخر أن الإمام رحمه الله تعالى استفاد من هؤلاء الرواة فيما ينبغي الاستفادة فيه منهم، ولم يهملهم بالكلية، ولم يضرب عنهم صفحاً، ولم يحذر المجتمع من الأخذ عنهم، ولم يشهر بهم في المجالس، ولم يهدر كرامتهم، ولم ينتقص أعمالهم وجهودهم، ولم يسفه أحلامهم، ولم يحاكمهم ويفعل بهم الأفاعيل، إنما استفاد منهم إلى الحد الأقصى من الاستفادة رحمه الله تعالى، فكيف لو عاش بيننا اليوم -رحمه الله تعالى- ورأى كيف يسفه بعضنا بعضاً لأقل شيء؟

وكيف يؤخذ الناس بالظِّنَّة؟

وكيف يشهر بهم في المجالس؟

وكيف تعقد لهم المحاكم الهزلية؟

وكيف تهدر أعمالهم وجهودهم، وكيف ينتقص من كرامتهم؟

وكيف يغتابون الغيبة العظيمة لأقل شيء؟

وكيف تؤلف فيهم الكتب والأشرطة وتوزع مجاناً حسبة لله تعالى أو بأرخص الأثمان؟ إلى آخر صنيع بعض أهل زماننا نسأل الله لهم الهداية والتوفيق للصواب.

هذا وقد قام الإمام ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) رحمه الله تعالى بإيضاح صنيع هذا الإمام، وذكر - فيما رأى هو وقدّر- الأسباب التي أدت بالإمام البخاري إلى الاحتجاج بهؤلاء الرجال الذين قد طُعن فيهم، وتوسع -رحمه الله تعالى- في العرض والبيان، وصنع كل ذلك في كتابه "هدي الساري" الذي جعله مقدمة لكتابه: "فتح الباري" الذي شرح فيه الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله تعالى، فكان هذا الهدي مقدمة لذلك الفتح، وكان هذا الصنيع منه حافظاً لهيبة الصحيح، قائماً مقام اللسان الفصيح في الذب عن صنيع ذلك الإمام الذي لم يأت بمثله الزمان، ولم يسمح بتكرار صنيعه الحَدَثان[1]، هذا وقد توالت الأيام والصحيح لم تَبْلَ جِدَّته، وكرت السنون ولم يأت أحد بما يقوض صحته، فلله دَرّ ذلك الإمام، وغفر الله تعالى له ولشارح صحيحه، وخلد في الأرض لكل منهما آثار صنيعه.

---

(١) أي الليل والنهار.

منهجي في هذه الرسالة:

١. عمدت إلى كتاب "هدي الساري" للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) رحمه الله تعالى الذي كان مقدمة صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى" فتح الباري"، عمدت إلى هذا الكتاب فاخترت منه كلام الحافظ -رحمه الله تعالى- في تقويم حال بعض رجال الإمام البخاري الذين تكلم فيهم من تكلم، ومن ثم أنصفهم الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- غاية الإنصاف.

٢. لم أورد جميع من تكلم في حاله الحافظ -رحمه الله تعالى- إنما أوردت أمثلة مضيئة اخترتها لكفايتها في هذا الباب، ولاستغنائي بها عن إيراد العدد الكبير من الرجال الذين أوردهم -رحمه الله تعالى، وغفر لنا وله- وقد رأيت أن في إيراد من أوردته كفاية؛ اختصاراً للقارئ وحفاظاً على وقته وجهده، ولعلمي أن أكثر أهل عصرنا خاصهم وعامهم -من أهل العربية- لا يقرأون، أو لا يجدون وقتاً كافياً ليقرأوا الموسوعات والمبسوطات، فحرصت لهذا في كل ما أورده على الاختصار والتقريب والتهذيب.

٣. علقت على كلام الحافظ -رحمه الله تعالى- بما أراه مناسباً، ولم أشأ أن أسلك المنهج العلمي في ترجمة كل الرجال الواردين في ثنايا

الرسالة؛ لأن الرسالة كلها تراجم، ولئن صنعت فإن هذا سيضاعف حجم الرسالة أضعافاً مضاعفة ويفوت مقصودي من الاختصار والتمثيل بشيءٍ قليل وترك الأكثر، وإنما ترجمت لعدد كبير ممن أوردته ممن أرى أهمية ترجمته، وتركت الأقلّ اختصاراً واكتفاء، واكتفيت في ترجمة من ترجمتهم بأخصر عبارة وأوجزها.

٤. شرحت بعض المصطلحات الحديثية، وما شرحه الحافظ آخر الكتاب أوردته في مكانه، واكتفيت بشرح الحافظ -رحمه الله تعالى- له.

هذا وأسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل، وأن يبصر به الجيل الناشئ والأجيال القادمة، وأن يجعل ذلك وما سيتلو هذه الرسالة على النهج نفسه في ميزان حسناتي يوم القيامة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وكتبه

محمد بن موسى الشريف

mmalshareef@hotmail.com

www.altareekh.com

قال الحافظ الإمام ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) رحمه الله تعالى:

سياق أسماء من طُعن فيه من رجال هذا الكتاب، مرتباً لهم على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً، وتمييز من أَخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات[1] مفصلاً لذلك جميعه[2]:

ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولاسيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل مَن ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له

(١) المتابعات والشواهد هي الأسانيد والمتون التي يؤتى بها لتقوي الحديث الوارد من طريق واحدة، والاعتبار هو طريقة البحث والتفتيش عن هذه المتابعات والشواهد، وانظر في كل ذلك "تيسير مصطلح الحديث" للدكتور محمود الطحان: (١٤١-١٤٢).

(٢) سأورد بعض ما جاء به الحافظ -رحمه الله تعالى- على ما بينت في المقدمة؛ اكتفاءً واختصاراً.

في المتابعات والشواهد والتعاليق[١] فهذا يتفاوت درجات من أخرج لـــه منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجـــدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مُبيّنَ السبب، مفسَّراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتـــة منها ما يقدح ومنها مالا يقدح.[٢]

وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي[٣]يقول في الرجل الذي يُخَرَّج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه.

---

(١) التعاليق هي الأحاديث المعلقة، وهي التي سقط من مبدأ إســـنادها راو أو أكثـــر على التوالي، وانظر "تيسير مصطلح الحديث": ٦٩.

(٢) هذا الذي ذكره الحافظ في غاية النفاسة فليتدبر، وليقارن بما يحصل اليوم من طعن بعض الناس في علمائهم وفضلائهم وخيارهم، ثم ليوزن كل ذلك بموازين الشرع المطهر.

(٣) هو علي بن المفضل بن علي، أبو الحسن المقدسي ثم الإسكندراني المالكي. ولـــد ســـنة ٥٤٤ وتفقه وسمع الحديث، وجمع وصنف، ودرّس في مدرسته في الإسكندرية ثم تحـــول إلى القاهرة، ودرّس بمدرسة هناك. كان ذا دين وورع، وتصون وعدالـــة، وأخـــلاق رضـــية، ومشاركة في الفضائل قوية. توفي سنة ٦١١ ودفن في سفح المقطم رحمه الله تعالى انظر "سير أعلام النبلاء" ٢٢/٦٦-٦٩.

قال الشيخ أبو الفتح القشيري[١] في مختصره:

وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواهما.

قلت: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح؛ لأن أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء:

البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال[٢]، أو دعوى الانقطاع في السند بأن يُدّعَى في الراوي أنه كان يدلس[٣] أو يرسل[٤].

---

(١) هو الشيخ الإمام، شيخ الإسلام، الحافظ، الزاهد، الورع الناسك المجتهد، المطلق محمد بن علي ابن وهب، أبو الفتح ابن دقيق العيد. كان جامعاً بين علوم كثيرة مع الدين والتقوى والتحرز. له عدة مصنفات رحمه الله تعالى. توفي سنة ٧٠٢. انظر "طبقات الشافعية الكبرى": ٢٠٧-٢٤٩.

(٢) مجهول الحال هو من روى عنه اثنان فأكثر لكن لم يوثقه أحد، ويسمى المستور، وحكم روايته الرد؛ على الصحيح الذي قاله الجمهور. انظر "تيسير مصطلح الحديث": ١٢١.

(٣) التدليس: إخفاء عيب في الإسناد، وهو قسمان: تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ، وانظر المصدر السابق: ٧٩.

(٤) الحديث المرسل: هو ما سقط منه الصحابي بأن يقول التابعي: قال رسول الله r وانظر المصدر السابق: ٧١.

فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، لا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما سنبينه.

وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط يُنظر فيما أَخرج له إن وُجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط عُلم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء.

وحيث يوصف بقلة الغلط كما يُقال: سيئ الحفظ أو له أوهام أو له مناكير وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفة -وينشأ عنها الشذوذ والنكارة- فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه مَن هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير، قد بُيِّن في الفصل الذي قبله بحمد الله تعالى.

وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لِما عُلم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تُسْبر[١] أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة[٢] فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض وإلا فلا.

وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق: فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في عليّ أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة.

---

(١) أي تختبر ويبحث فيها.

(٢) العنعنة أي عن فلان عن فلان، وأما التصريح بالسماع فكقول الراوي سمعت من فلان أو حدثني أو أخبرني.

والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويلٍ ظاهره سائغ فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث مَن هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة، فقِيلَ: يقبل مطلقاً، وقِيلَ: يرد مطلقاً، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية فيُقبل غير الداعية ويُردُ حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل، عليه لكن في دعوى ذلك نظر.

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل؛ فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلاً فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهراً فلا تُقبل، وإن لم تشتمل فتُقبل.

وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما يَردُّ بدعته قُبِل وإلا فلا.

وعلى هذا: إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلاً هل ترد مطلقاً أو تقبل مطلقاً ؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو إخماداً لبدعته وإطفاء لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا

عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته، والله وأعلم.

واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق.

وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط، والله الموفق.

وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف مَن ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره[١] أو للتحامل بين الأقران، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه أو أعلى قدراً أو أعرف بالحديث، فكل هذا لا يعتبر به، وقد عقدت فصلاً مستقلاً سردت فيه أسماءهم في آخر هذا الفصل بعون الله.[٢]

وإذ تقرر جميع ذلك فنعود إلى سرد أسماءِ من طُعن فيه من رجال البخاري، مع حكاية ذلك الطعن والتنقيب عن سببه والقيام بجوابه والتنبيه

---

(١) يعني مثل أن يكون للشيخ قريب من ابن وغيره فيدس في كتابه حديثاً أو أحاديث ضعيفة من غير حديث الشيخ فيحدث بها الشيخ على أنها من حديثه.

(٢) اخترت منه للقراء نزراً يسيراً على وجه التمثيل والاكتفاء ببعضه عن بعضه.

على وجه رده، على النعت الذي أسلفناه في الأحاديث المعللة بعون الله تعالى وتوفيقه.

١. أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر ابن الطبري:

أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقنين الجامعين بين الفقه والحديث أكثر عنه البخاري وأبو داود[١] واعتمده الذهلي[٢] في كثير من أحاديث أهل الحجاز ووثقه أحمد بن حنبل ويحيي بن معين[٣] فيما نقله عنه البخاري

(١) سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، أبو داود ثقة، حافظ، مصنف "السنن" وغيرها. من كبار العلماء. توفي سنة ٢٧٥ -رحمه الله تعالى- "تقريب التهذيب": ٢٥٠.

(٢) محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي النيسابوري. ثقة حافظ جليل. توفي سنة ٢٥٨ وله ست وثمانون سنة، -رحمه الله تعالى- المصدر السابق:٥١٢.

(٣) يحيى بن معين بن عون الغطفاني بالولاء، أبو زكريا البغدادي. ثقة، حافظ، مشهور، إمام الجرح والتعديل. توفي سنة ٢٣٣ بالمدينة النبوية المنورة وله بضع وسبعون سنة رحمه الله تعالى. المصدر السابق: ٥٩٧.

وعلى بن المديني[١] وابن نمير[٢] والعجلي[٣] وأبو حاتم الرازي[٤] وآخرون.

وأما النسائي[٥] فكان سيئ الرأي فيه، ذكره مرة فقال:

ليس بثقة ولا مأمون، أخبرني معاوية بن صالح قال: سألت يحيي ابن معين عن أحمد بن صالح فقال: كذاب يتفلسف، رأيته يخطئ في الجامع بمصر اهـ.

فاستند النسائي في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيي بن معين، وهو وهم منه حمله على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح، فنذكر أولاً

---

(١) علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء، أبو الحسن ابن المديني. بصري، ثقة ثبت، إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي ابن المديني. توفي سنة ٢٣٤ رحمه الله تعالى. المصدر السابق: ٤٠٣.

(٢) محمد بن عبدالله نُمير الهمداني الكوفي، أبو عبدالرحمن. ثقة حافظ فاضل توفي سنة ٢٣٤ رحمه الله تعالى، المصدر السابق: ٤٩٠.

(٣) عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي. ثقة. المصدر السابق: ٣٠٨.

(٤) محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي ، أبو حاتم الرازي، أحد الحفاظ. مات سنة ٢٧٧ رحمه الله تعالى، المصدر السابق: ٤٦٧.

(٥) أحمد بن شعيب بن علي، أبو عبد الرحمن النسائي، الحافظ صاحب السنن، توفي سنة ٣٠٣ وله ثمان وثمانون سنة رحمه الله تعالى. انظر "تقريب التهذيب": ٨٠.

السبب الحامل له على سوء رأيه فيه، ثم نذكر وجه وهمه في نقله ذلك عن يحيى بن معين.

قال أبو جعفر العُقَيلي[١]: كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه، فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه، وقد صحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد فأبى أن يحدثه، فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد وشرع يشنع عليه، وما ضره ذلك شيئاً، وأحمد بن صالح إمام ثقة.

وقال ابن عدي[٢]:

كان النسائي ينكر عليه أحاديث، وهو من الحفاظ المشهورين بمعرفة الحديث، ثم ذكر ابن عدي الأحاديث التي أنكرها النسائي وأجاب عنها وليس في البخاري مع ذلك منها شيء.

---

(١) الإمام الحافظ الناقد أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي الحجازي. كان جليل القدر، عظيم الخطر، من أحفظ الناس، توفي سنة ٣٢٢ رحمه الله تعالى. انظر "سير أعلام النبلاء": ١٥/٢٣٦-٢٣٩.

(٢) الإمام الحافظ الناقد، الجوال، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، ولد سنة ٢٧٧ وطال عمره وعلا إسناده، وجرح وعدّل، وصحح وعَللّ، وكان ثقة، توفي سنة ٣٦٥ رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق :١٦/١٥٤ وما بعدها.

وقال صالح جزرة[١]:

لم يكن بمصر أحد يحفظ الحديث غير أحمد بن صالح، وكان يذاكر بحديث الزهري ويحفظه.

وقال ابن حبان[٢]:

ما رواه النسائي عن يحيى بن معين في حق أحمد بن صالح فهو وهم؛ وذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير ابن الطبري وكان يقال له الأشمومي وكان مشهوراً بوضع الحديث، وأما ابن الطبري فكان يقارب ابن معين في الضبط والإتقان. انتهى وهو في غاية التحرير.

---

(١) صالح بن محمد بن عمرو ، الأسدي بالولاء ، الإمام الحافظ الكبير، الحجة ، أبو علي البغدادي نزيل بخارى الملقب بصالح جزرة ، ولد ببغداد سنة ٢٠٥ وكان ثقة حافظاً، غازياً ، وكان صاحب دعابة ، توفي سنة ٢٩٣ رحمه الله تعالى، انظر: "سير أعلام النبلاء": ١٤/٢٣-٣٣.

(٢) الإمام العلامة، الحافظ المجود، شيخ خراسان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميميّ الدارمي البُسْتيّ ، صاحب الكتب المشهورة. ولد سنة بضع وسبعين ومائتين، وحدث عن نفسه أنه كتب عن أكثر من ألفي شيخ. توفي بمدينة بُسْت سنة ٣٥٤ رحمه الله تعالى. انظر "سير أعلام النبلاء" : ١٦/٩٢-١٠٤.

ويؤيد ما نقلناه أولاً عن البخاري أن يحيى بن معين وثق أحمد بن صالح الطبري فتبين أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يُقبل حتى قال الخليلي(١): اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل وهو كما قاله، وروى البخاري في الصحيح أيضاً عن رجل عنه وكذا الترمذي.

٢. **حميد بن هلال العدويّ، أبو نصر:**

من كبار التابعين.

وثقه ابن معين والعجلي والنسائي وآخرون.

وقال يحيى القطان: كان ابن سيرين لا يرضاه.

قلت: بيّن أبو حاتم الرازي أن ذلك بسبب أنه دخل في شيء من عمل السلطان(٢)، قد احتج به الجماعة.

٣. **خالد بن مَخْلَد القَطَواني الكوفي، أبو الهيثم:**

من كبار شيوخ البخاري، روى عنه وروى عن واحد عنه.

---

(١) القاضي العلامة الحافظ، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، طال عمره وعلا إسناده، وكان ثقة حافظاً، عارفاً بالرجال والعلل، كبير الشأن. توفي بقزوين سنة ٤٤٦، وكان من أبناء الثمانين رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ١٧/٦٦٦-٦٦٨.

(٢) كان بعض السلف يتشددون في نقد من دخل في عمل السلطان من خراج ووزارة، أو تولى قضاء، وهذا -منهم- رضي الله عنهم محمول على الورع، وإلا فإن الحكم على من عمل عملاً للسلطان يكون بحسب ذلك العمل، وحال العامل فيه، لا لمجرد العمل، والله أعلم.

قال العجلي: ثقة فيه تشيع.

وقال ابن سعد[١]: كان متشيعاً مفرطاً.

وقال صالح جزرة: ثقة إلا أنه كان متهماً بالغلو في التشيع.

وقال أحمد بن حنبل: له مناكير.

وقال أبو داود: صدوق إلا أنه يتشيع.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[٢] ولا يحتج به.

قلت: أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثَبْتَ الأخذ والأداء لا يضره لاسيما و لم يكن داعية إلى رأيه.

وأما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد بن عدي من حديثه وأوردها في كامله، وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري، بل لم أر له عنده من أفراده سوى حديث واحد وهو حديث أبي هريرة: "من عادى لي ولياً" الحديث.

---

(١) محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، نزيل بغداد. كاتب الواقدي صدوق فاضل. توفي سنة ٢٣٠ وهو ابن اثنتين وستين سنة، انظر "تقريب التهذيب": ٤٨٠.

(٢) أي يكتب للاعتبار، وهو عملية يقصد بها تقوية الحديث الوارد من وجه ضعيف، وقد سبق تعريفها أول الكتاب مع تعريف المتابعات والشواهد.

وروى له الباقون سوى أبي داود.

٤. سالم بن عجلان الأفطس الجزريّ، مولى بني أمية:

وثقه أحمد والعجلي وابن سعد والنسائي والدارقطني[١]وغيرهم.

قال أبو حاتم: صدوق نقي الحديث، كان مرجئاً[٢].

وقال الجَوْزجاني[٣]:

كان يخاصم في الإرجاء، داعية، وهو في الحديث متماسك.

وأفرط ابن حبان فقال:

كان مرجئاً يقلب الأخبار وينفرد بالمعضلات عن الثقات، اتهم بأمر سوء فقتل صبراً.

---

(١) الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي المقرئ المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد. ولد سنة ٣٠٦ ، كان من بحور العلم وأئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله مع التقدم في القراءات وطرقها ، وقوة المشاركة في الفقه والمغازي وأيام الناس وغير ذلك. صنف التصانيف المفيدة ، توفي سنة ٣٨٥ رحمة الله تعالى . انظر "سير أعلام النبلاء" : ١٦/٤٤٩ وما بعدها.

(٢) سيأتي تعريف ابن حجر للإرجاء آخر الكتاب.

(٣) الشيخ المحدث الثقة القدوة أبو عبد الله أحمد بن علي بن العلاء الجَوْزجاني ثم البغداديّ: ولد سنة ٢٣٥. وسمع وحدّث. كان شيخاً صالحاً بكّاءً خاشعاً، ثقة. توفي سنة ٣٢٨ رحمه الله تعالى. انظر"سير أعلام النبلاء": ١٥/٢٤٨-٢٤٩.

قلت:

قد ذكر ابن سعد أن عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس[١] قتله لما غلب على الشام.

وذكر العجلي أنه كان مع بني أمية فلما قدم بنو العباس حران قتلوه.

وقال أبو داود:

كان إبراهيم الإمام[٢] عند سالم الأفطس محبوساً يعني فمات في زمن مروان الحمار[٣]، فلما قدم عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس حران دعا به فضرب عنقه. انتهى.

---

(١) الهاشمي حفيد عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وعم السفاح والمنصور. من رجال العالم ودهاة قريش. كان بطلاً شجاعاً مهيباً، جباراً عسوفاً، سفاكاً للدماء، به قامت الدولة العباسية. توفي مسجوناً في سنة ١٤٧ رحمه الله تعالى. انظر "سير أعلام النبلاء": ١٦١/٦ وما بعدها.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن علي بن حبر الأمة عبد الله بن عباس الهاشمي. كان بالجميمة من البلقاء. عهد إليه أبوه بالأمر فعلم به مروان الحمار فقتله سنة ١٣١ عن ٤٨ سنة. انظر "سير أعلام النبلاء": ٣٧٩/٥-٣٨٠.

(٣) مروان بن محمد الأموي، آخر خلفاء بني أمية. مات مقتولاً بصعيد مصر سنة ١٣٢ رحمه الله تعالى.

فهذا هو الأمر السوء الذي زعم ابن حبان أنه اهّم به وهو كونه مالأ على قتل إبراهيم، وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له، و لم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً.

وليس له عند البخاري سوى حديثين:

أحدهما: حديثه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: "الشفاء في ثلاث" الحديث.

والآخر: بهذا الإسناد: "أي الأجلين قضى موسى" ولكل منهما ما يشهد له.

وروى له أصحاب السنن إلا الترمذي.

٥. سعيد بن عمرو بن أَشْوَع الكوفي:

من الفقهاء.

وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وإسحق بن راهويه[١].

وأما أبو إسحق الجُوزجاني فقال: كان زائغاً غالياً يعني في التشيع.

---

(١) إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي. ثقة حافظ، مجتهد، قرين أحمد بن حنبل. تغير قبل موته بيسير. توفي سنة ٢٣٨ وله ٧٢ سنة رحمه الله تعالى. انظر "تقريب التهذيب": ٩٩.

قلت: والجُوْزجاني غالٍ في النصب[١] فتعارضا.

وقد احتج به الشيخان، والترمذي له عنده حديثان أحدهما متابعة.

٦. شجاع بن الوليد بن قيس السَكُوني، أبو بدر الكوفي:

قال أحمد: كان شيخاً صدوقاً صالحاً، قال: ولقيته يوماً مع يحيي بن معين فقال له يحيى: يا كذاب، فقال: إن كنت كذاباً وإلا فهتكك الله.

قال أبو عبد الله: فأظن دعوة الشيخ أدركته.

وقال أبوبكر بن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة، فكأنه كان مازحه فما احتمل المزاح.

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي:

شجاع بن الوليد أحب إليك أو عبد الله بن بكر السهمي قال: عبد الله؛ لأن شجاعاً روى حديث قابوس في العرب وهو منكر.

قلت: فما قولك في شجاع ؟ قال: لين الحديث، شيخ ليس بالمتقن فلا يحتج بحديثه إلا أن له عن محمد بن عمرو بن علقمة[٢] أحاديث صحاحاً.

---

(١) أي معاداة علي رضي الله عنه، وسيأتي تعريف ابن حجر للنصب آخر الكتاب.

(٢)محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني. صدوق له أوهام .توفي سنة ١٤٥ رحمه الله تعالى . انظر "تقريب التهذيب": ٤٩٩.

وسئل أبو زرعة عنه فقال: لا بأس به وكان موصوفاً بالعبادة، ووثقه أيضاً العجلي وابن نمير.

قلت: ليس له عند البخارى سوى حديث واحد في المحصر، وقد توبع شيخه فيه وهو عمر بن محمد بن زيد العمري عن نافع عن ابن عمر، وروى له الباقون.

٧. **عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري:**

من صغار التابعين، قدمه شعبة في أبي عثمان النهدي على قتادة.

وعده سفيان الثوري رابع أربعة من الحفاظ أدركهم.

ووصفه بالثقة والحفظ أحمد بن حنبل، فقيل له: إن يحيى القطان [(١)] يتكلم فيه فعجب.

ووثقه ابن معين والعجلي وابن المديني وابن عمار[(٢)] والبزار[(٣)].

---

(١) يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري. ثقة متقن حافظ إمام قدوة. مات سنة ١٩٨ وله ٧٨ سنة رحمه الله تعالى. انظر "تقريب التهذيب": ٥٩١.

(٢) محمد بن عبد الله عمار المُخَرِّمي الأزدي، أبو جعفر البغدادي، نزيل الموصل. ثقة حافظ. توفي سنة ٢٤٢ وله ثمانون سنة رحمه الله تعالى، انظر "تقريب التهذيب": ٤٨٩.

(٣) خلف بن هشام بن ثعلب البزار المقري البغدادي. ثقة له اختيار في القراءات توفي سنة ٢٢٩. رحمه الله تعالى. المصدر السابق:١٩٤.

وقال ابن إدريس: رأيته أتى السوق فقال: اضربوا هذا أقيموا هذا، فلا أروي عنه شيئاً.

وتركه وهيب[١] لأنه أنكر بعض سيرته.

قلت: كان يلي الحسبة بالكوفة[٢]، قاله ابن سعد، وقد احتج به الجماعة.

٨. **عامر بن واثلة، أبو الطفيل الليثي المكي:**

أثبت مسلم وغيره له صحبة.

وقال أبو علي بن السكن:

روي عنه رؤيته لرسول الله r من وجوه ثابتة ولم يرو عنه من وجه ثابت سماعه.

وروى البخاري في التاريخ الأوسط عنه أنه قال:

أدركت ثمان سنين من حياة النبي r .

وقال ابن عدي: له صحبة.

---

(١) وُهَيب بن الورد، القرشي بالولاء، المكي. أبو عثمان أو أبو أمية. ثقة عابد. انظر "تقريب التهذيب": ٥٨٦.

(٢) ولذلك كان يأمر بالضرب، فهذا التأديب جائز للمحتسب، والله أعلم.

وكان الخوارج يرمونه باتصاله بعلي وقوله بفضله وفضل أهل بيته وليس بحديثه بأس.

وقال ابن المديني: قلت لجرير[١]:

أكان مغيرة[٢]يكره الرواية عن أبي الطفيل؟

قال:نعم.

وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: مكي ثقة.

وكذا قال ابن سعد وزاد: كان متشيعاً .

قلت: أساء أبو محمد بن حزم فضعف أحاديث أبي الطفيل وقال: كان صاحب راية المختار الكذاب[٣].

---

(١) جرير بن الحميد بن قُرْط الضَبي الكوفي، نزيل الري وقاضيها. ثقة، توفي سنة ١٨٨ وله ٧١ سنة، رحمه الله تعالى انظر "تقريب التهذيب": ١٣٩.

(٢) المغيرة بن مِقْسم الضبي بالولاء، أبو هشام الكوفي الأعمى. ثقة متقن. توفي سنة ١٣٦ رحمه الله تعالى، المصدر السابق: ٥٤٣.

(٣) المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب. كان من ذوي الرأي والفصاحة والشجاعة والدهاء وقلة الدين. ادعى أن الوحي يأتيه وأنه يعلم الغيب. جرت له أحوال حتى قتل سنة ٦٧. انظر "سير أعلام النبلاء": ٣/٥٣٨ وما بعدها.

وأبو الطفيل صحابي لا شك فيه ولا يؤثر فيه قول أحد ولاسيما بالعصبية والهوى، ولم أرى له في صحيح البخاري سوى موضع واحد في العلم، وروى له الباقون.

٩. عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي، أبو سعيد:

رافضي مشهور إلا أنه كان صدوقاً. وثقه أبو حاتم.

وقال الحاكم:

كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول: حدثنا الثقة في روايته المتهم في رأيه عباد بن يعقوب[١].

وقال ابن حبان:

كان رافضياً داعية.

وقال صالح بن محمد:

كان يشتم عثمان رضي الله عنه.

قلت: روى عنه البخاري في كتاب التوحيد حديثاً واحد مقروناً وهو حديث ابن مسعود: "أي العمل أفضل" وله عند البخاري طرق أخرى من رواية غيره.

---

(١) وهذا يدل على مدى إنصاف أهل السنة وحسن تعاملهم مع رواة حديث رسول الله r ولو كانوا مخالفين في المذهب.

١٠. عبد الله بن ذكوان، أبو الزناد المدني:

أحد الأئمة الأثبات الفقهاء، وثقه الناس ويقال إن مالكاً كرهه؛ لأنه كان يعمل للسلطان.

وقال ربيعة الرأي[١]: إنه ليس بثقة.

قلت: لم يلتفت الناس إلى ربيعة في ذلك للعداوة التي كانت بينهما بل وثقوه، وكان سفيان الثوري يسميه أمير المؤمنين، واحتج به الجماعة.

١١. عبد الله بن صالح الجهني، أبو صالح كاتب الليث:

لقيه البخاري وأكثر عنه وليس هو من شرطه في الصحيح وإن كان حديثه عنده صالحاً، فإنه لم يورد له في كتابه إلا حديثاً واحداً، وعلق عنه غير ذلك، على ما ذكر الحافظ المِزي وغيره وكلامهم في ذلك متعقب بما سيأتي، وعلق[٢] عن الليث بن سعد شيئاً كثيراً كله من حديث أبي صالح عن الليث.

---

(١) ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي بالولاء، أبو عثمان المدني المعروف بربيعة الرأي، واسم أبيه فَرّوخ. ثقة فقيه، مشهور. توفي سنة ١٣٦ رحمه الله تعالى. انظر "تقريب التهذيب": ٢٠٧.

(٢) أي البخاري.

وقد وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث فيما حكاه أبو حاتم، قال: سمعته يقـــول: أبو صالح ثقة مأمون، وقد سمع من جدي حديثه، كان أبي يحضه على التحديث.

وقال سعد بن عمرو البردعي: قلت لأبي زرعة[(١)]: أبو صالح كاتب الليث ؟ فضحك وقال: حسن الحديث.

قلت: فإن أحمد يحمل عليه، قال: وشيء آخر.

وقال ابن عبد الحكم:

سمعت أبي وقيل له إن يحيى بن بُكير[(٢)] يقول في أبي صالح، فقال: قل له: هل جئنا الليث قط إلا وأبو صالح عنده؛ رجل كان يخرج معه إلى الأسفار وإلى الريف وهو كاتبه فينكر على هذا أن يكون عنده ما لـــيس عند غيره.

وقال الذُهْلي:

(١) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد، أبو زرعة الرازي. إمام حافظ ثقة مشهور. توفي سنة ٢٦٤ و عمره ٦٤ سنة رحمة الله تعالى، انظر "تقريب التهذيب": ٣٧٣.

(٢) يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي بالولاء ، المصري ، توفي سنة ٢٣١ وله ٧٧ سنة رحمه الله تعالى. المصدر السابق : ٥٩٢.

شغلني حسن حديثه عن الاستكثار من سعيد بن عفير[١].

وقال يعقوب بن سفيان: حدثنى أبو صالح الرجل الصالح.

وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه فقال:

كان في أول أمره متماسكاً ثم فسد بآخره.

وقال أيضاً: ذكرته لأبي فكرهه وقال:

إنه روى عن الليث عن ابن أبي ذئب، وأنكر أن يكون الليث سمع من ابن أبي ذئب.

وقال صالح جزرة:

كان ابن معين يوثقه، وعندي أنه يكذب في الحديث.

وقال علي بن المديني: ضربت على حديثه[٢].

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال أبو حاتم:

---

(١) سعيد بن كثير بن عُفَيْر، الإمام الحافظ، العلامة الأخباري الثقة، أبو عثمان المصري. ولد سنة ١٤٦ وكان من موالي الأنصار، وكان ثقة من بحور العلم. توفي سنة ٢٢٦ رحمه الله تعالى. انظر "سير أعلام النبلاء": ١٠/٥٨٣ وما بعدها.

(٢) يعني أعرض عن حديثه فلم يقبله.

الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره فأنكروها عليه أرى أن هذا مما افتعل خالد بن نجيح وكان أبو صالح يصحبه، وكان أبو صالح سليم الناحية، وكان خالد يضع الحديث في كتب الناس، ولم يكن أبوصالح يروي الكذب بل كان رجلاً صالحاً.

قال ابن حبان:

كان صدوقاً في نفسه وروى مناكير وقعت في حديثه من قبل جار له كان يضع الحديث ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به.

وقال ابن عدي:

كان مستقيم الحديث إلا أنه يقع في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد الكذب.

قلت: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجئ من روايته عن أهل الحِذْق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبى حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه.

١٢. عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي:

وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي والعجلي وابن نمير وغيرهم.

وقال أحمد بن حنبل: كان يُرمى بالقدر[١].

وقال ابن حبان في الثقات:

كان متقناً وكان لا يدعو إلى القدر[٢].

وقال محمد بن سعد: لم يكن بالقوي.

قلت: هذا جرح مردود غير مبين ولعله بسبب القدر، وقد احتج به الأئمة كلهم.

١٣. عبد الحميد بن أبي أويس، عبد الله بن أويس الأصبحي، أبو بكر الأعشى:

وثقه ابن معين وأبو داود وابن حبان والدارقطني، وضعفه النسائي.

وقال الأزدي في ضعفائه:

---

(١) سيأتي تعريف ابن حجر للقول بالقدر آخر الكتاب.

(٢) قول ابن حبان في "الثقات": ٤/٧٨: "كان قدرياً في الحديث غير داعية إليه" فما هاهنا أوضح، إذ أثبت ابن حبان أنه كان قدرياً لكن نفى أنه كان داعية إليه.

أبوبكر الأعشى يضع الحديث؛ فكأنه ظن أنه آخر غير هذا، وقد بالغ أبو عمر بن عبد البر[١] في الرد على الأزدي فقال: هذا رجم بالظن الفاسد وكذب محض إلى آخر كلامه.

قلت: احتج به الجماعة إلا ابن ماجه.

١٤. عبد الوارث بن سعيد التنوري، أبو عبيدة البصري.

من مشاهير المحدثين ونبلائهم.

أثنى شعبة على حفظه، وكان يحيى بن سعيد القطان يرجع إلى حفظه.

وقيل لابن معين: من أثبت شيوخ البصريين ؟ فعده منهم.

ووثقه أبو زرعة والنسائي وابن سعد وابن نمير والعجلي وأبو حاتم.

---

(١) الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، أبو محمد يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النَمَرِي الأندلسي القرطبي المالكي. صاحب التصانيف الفائقة، طال عمره وعلا سنده، وتكاثر عليه الطلبة وخضع لعلمه علماء الزمان، كان ديناً ثقة، متقناً، علامة متبحراً، صاحب سنة واتباع، وممن بلغ درجة الاجتهاد. توفي سنة ٤٦٣ عن ٩٥ سنة رحمه الله تعالى "سير أعلام النبلاء":١٨/١٥٣-١٦٣.

وذكر أبو داود عن أبي علي الموصلي أن حماد بن زيد كان ينهاهم عنه لأجل القول بالقدر.

قال البخاري: قال عبد الصمد بن عبد الوارث: مكذوب على أبي، وما سمعت منه يقول في القدر قط شيئاً.

وقال الساجي[١]: حدثنا علي بن أحمد: سمعت هدبة بن خالد يقول: سمعت عبد الوارث يقول: ما رأيت الاعتزال قط، قال الساجي ما وضع منه إلا القدر.

قلت: يحتمل أنه رجع عنه بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد[٢] فإنه كان يقول لولا أنني أعلم أنه صدوق ماحدثت عنه، وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد وينهون عن مجالسته فمن هنا اتهم عبد الوارث، وقد احتج به الجماعة.

---

(١) الإمام الثبت الحافظ محدث البصرة وشيخها ومفتيها، أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبدالرحمن الضبي البصري الشافعي، كان من أئمة الحديث. توفي بالبصرة سنة ٣٠٧ وهو في عشر التسعين رحمه الله تعالى، انظر"سير أعلام النبلاء": ١٤/١٩٧ وما بعدها.

(٢) عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء أبو عثمان البصري، المعتزلي المشهور. كان داعية إلى بدعته. اتهمه جماعة. كان عابداً. مات سنة ١٤٣ رحمه الله تعالى. انظر "تقريب التهذيب": ٤٢٤.

١٥. عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي مولاهم أبو محمد الكوفي:

من كبار شيوخ البخاري سمع من جماعة من التابعين.

وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وعثمان بن أبي شيبة [١] وآخرون.

وقال ابن سعد.

كان ثقة، صدوقاً، حسن الهيئة، وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكرة وضعف بذلك عند كثير من الناس. وعاب عليه أحمد غلوه في التشيع مع تقشفه وعبادته.

وقال ابن معين: كان عنده جامع سفيان الثوري وكان يستضعف فيه.

قلت: لم يخرج له البخاري من راويته عن الثوري شيئاً، واحتج به هو والباقون.

---

(١) عثمان بن محمد بن إبراهيم العبسي أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي. ثقة حافظ، شهير قيل: كان لا يحفظ القرآن. توفي سنة ٢٣٩ وله ثلاث وثمانون سنة رحمه الله تعالى، انظر المصدر السابق: ٣٨٦.

١٦. عثمان بن صالح السهمي، أبو يحيى المصري:

من شيوخ البخاري. وثقه ابن معين والدارقطني، وقال أبو حاتم: شيخ.

وقال أبو زرعة:

كان يكتب مع خالد بن نجيح، وكان خالد يملي عليهم ما لم يسمعوا من الشيخ فبلوا به.

قلت: هذا بعينه جرى لعبد الله بن صالح كاتب الليث[١]، وخالد بن نجيح هذا كان كذاباً، وكان يحفظ بسرعة، وكان هؤلاء إذا اجتمعوا عند شيخ فسمعوا منه وأرادوا كتابة ما سمعوه اعتمدوا في ذلك على إملاء خالد عليهم، إما من حفظه أو من الأصل فكان يزيد فيه ما ليس فيه فدخلت فيهم الأحاديث الباطلة من هذه الجهة.

وأما ما رواه أحمد بن محمد الحجاج بن رِشْدين عن أحمد بن صالح أنه ترك عثمان بن صالح فلا يقدح فيه أما أولاً: فابن رشدين ضعيف لا يوثق به في هذا.

وأما ثانياً: فأحمد بن صالح من أقران عثمان فلا يقبل قوله فيه إلا ببيان واضح.

---

(١) تقدم قريباً برقم ١١.

والحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميز صحيح حديثهم من سقيمه وتكلم فيهم غيره أنه لا يدعى أن جميع أحاديثهم من شرطه فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته، والدليل على ذلك أنه ما أخرج لعثمان هذا في صحيحه سوى ثلاثة أحاديث أحدها متابعة في تفسير سورة البقرة.

وروى له النسائي وابن ماجه.

١٧. عكرمة أبو عبدالله مولى ابن عباس، رضي الله عنهما:

احتج به البخاري وأصحاب السنن.

وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير، وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه، وقد تعقب جماعة من الأئمة ذلك وصنفوا في الذب عن عكرمة منهم أبو جعفر بن جرير الطبري(١).

وقد رأيت أن ألخص ما قيل فيه هنا وإن كنت قد استوفيت ذلك في ترجمته من مختصري لتهذيب الكمال، فأما أقوال من وَهّاه فمدارها على ثلاثة أشياء:

---

(١) الإمام المفسر المشهور محمد بن جرير بن يزيد الطبري، وقد توفي بغداد سنة ٣١٠ رحمه الله تعالى.

على رميه بالكذب، وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء، فهذه الأوجه الثلاثة يدور عليها جميع ما طعن به فيه.

فأما البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه، لأنه لم يكن داعية، مع أنها لم تثبت عليه.

وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضاً إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز؛ كما صنف في ذلك ابن عبد البر.

وأما التكذيب فسنبين وجوه رده بعد حكاية أقوالهم وأنه لا يلزم من شيء منه قدح روايته، فالوجه الأول فيه أقوال فأشدها ما روي عن ابن عمر أنه قال لنافع(١): لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس، وكذا ما روي عن سعيد بن المسيب أنه قال ذلك لبُرْدٍ مولاه.

وقال جرير بن عبد الحميد عن يزيد عن أبي زياد(٢):

---

(١) أبو عبدالله المدني، مولى ابن عمر. ثقة ثبت، فقيه، مشهور، توفي سنة ١١٧ رحمه الله تعالى. انظر "تقريب التهذيب": ٥٥٩.

(٢) يزيد بن أبي زياد الهاشمي بالولاء، الإمام المحدث الكوفي، معدود في صغار التابعين، وكان من أوعية العلم، وليس هو بالمتقن. توفي سنة ١٣٧. انظر "سير أعلام النبلاء": ٦/١٢٩ وما بعدها.

دخلت على علي بن عبد الله بن عباس[١] وعكرمة مقيد عنـــده، فقلت ما لهذا؟

قال: إنه يكذب على أبي.

فقلت: وسئل ابن سيرين عنه فقال:

ما يسوؤني أن يدخل الجنة ولكنه كذاب.

وقال عطاء الخراساني: قلت لسعيد بن المسيب:

إن عكرمة يزعم أن رسول الله r تزوج ميمونة وهو محرم فقال: كَذَبَ مَخْبَثَان[٢].

وقال فطر بن خليفة: قلت لعطاء: إن عكرمة يقول:

سبق الكتاب الخفين.

فقال: كذب، سمعت ابن عباس يقول: امسح على الخفـــين وإن خرجت من الخلاء.

وقال عبد الكريم الجزري: قلت لسعيد بن المسيب:

---

(١) علي بن عبدالله بن عباس الهاشمي، أبو محمد السجاد. ثقة، قليل الحديث. توفي سنة ١١٨ رحمه الله تعالى انظر "سير أعلام النبلاء": ٢٥٢/٥ وما بعدها.

(٢) أي الخبيث، وهذا مبني على المبالغة، وانظر "تاج العروس": خ ب ث.

إن عكرمة كره كَرْي الأرض[١].

فقال: كذب، سمعت ابن عباس يقول:

إن أمثل ما أنتم صانعون استئجار الأرض البيضاء.

وقال وهب بن خالد: كان يحيى بن سعيد الأنصاري يكذبه.

وقال إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى وغيره:

كان مالكاً لا يرى عكرمة ثقة، ويأمر أن لا يؤخذ عنه.

وقال الربيع: قال الشافعي:

وهو -يعني مالكاً- سيئ الرأي في عكرمة قال:

لا أرى لأحد أن يقبل حديث عكرمة.

وقال عثمان بن مرة: قلت للقاسم: إن عكرمة قال: كذا، فقال: يابن أخي إن عكرمة كذاب يحدث غدوة بحديث يخالفه عشية.

وقال الأعمش عن إبراهيم:

لقيت عكرمة فسألته عن "البطشة الكبرى"[٢] فقال: يوم القيامـــة، فقلت: إن عبدالله -يعني ابن مسعود- كان يقول: البطشة الكبرى يوم بـــدر، فبلغني بعد ذلك أنه سئل عن ذلك فقال: يوم بدر.

---

(١) أي تأجيرها.

(٢) أي عن قوله تعالى: (bq3ÊZã $R] # Ž0a2$p±Ü7Ž$ß Üï7R Pöqf) في سورة الدخان.

وقال القاسم بن معن بن عبدالرحمن: حدثني أبي: حـــدثني عبـــد الرحمن قال:

حدث عكرمة بحديث، فقال: سمعت ابن عباس يقول كذا كذا.

قال: فقلت: يا غلام هات الدواة.

قال: أعجبك ؟

قلت: نعم.

قال: تريد أن تكتبه؟

قلت: نعم.

قال: إنما قلته برأيي.

وقال ابن سعد:

كان عكرمة بحراً من البحور، وتكلم الناس فيه، ولـــيس يحـــتج بحديثه.

فهذا جميع ما نقل عن الأئمة في تكذيبه على الإمام، وسنذكر إن شاء الله تعالى بيان ذلك ونصرف وجوهه، وأنه لا يلزم عكرمة من شـــيء منه قدح في حديثه.

وأما الوجه الثاني: وهو الطعن فيه برأي الخوارج، فقال ابن لهيعة عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن يتيم عروة: كان عكرمة وفد علـــى

نجدة الحروري فأقام عنده تسعة أشهر ثم رجع إلى ابن عباس فسلم عليـــه، فقال: قد جاء الخبيث. قال:فكان يحدث برأي نجدة، قال: وكان - يعني نجدة - أول من أحدث رأي الصُفْرية[١].

وقال الجوزجاني:

قلت لأحمد بن حنبل: أكان عكرمة إباضياً؟[٢]

فقال: يقال إنه كان صُفْرياً.

وقال أبو طالب عن أحمد:

كان يرى رأي الصُفْرية وعنه أخذ ذلك أهل أفريقية.

وقال علي بن المديني: يقال إنه كان يرى رأي نجدة[٣].

وقال يحيى بن معين:

كان ينتحل مذهب الصُفْرية، ولأجل هذا تركه مالك.

وقال مصعب الزبيري:

كان يرى رأي الخوارج، وزعم أن علي بن عبدالله بن عباس كان هو على هذا المذهب.

---

(١) طائفة من الخوارج.

(٢) طائفة من الخوارج.

(٣) من رؤساء الخوارج.

قال مصعب:

وطلبه بعض الولاة بسبب ذلك، فتغيب عند داود بن الحصين إلى أن مات.

وقال خالد بن أبي عمران المصري:

دخل علينا عكرمة إفريقية وقت الموسم فقال: وددت أني اليوم بالموسم بيدي حربة أضرب بها يميناً وشمالاً.

وقال أبو سعيد بن يونس في "تاريخ الغرباء":

وبالمغرب إلى وقتنا هذا قوم على مذهب الإباضية يعرفون بالصُفْرية، يزعمون أنهم أخذوا ذلك عن عكرمة.

وقال يحيى بن بكير:

قدم عكرمة مصر فنزل بها داراً وخرج منها إلى المغرب، فالخوارج الذين بالمغرب عنه أخذوا.

وروى الحاكم في تاريخ نيسابور عن يزيد النحوي قال:

كنت قاعداً عند عكرمة فأقبل مقاتل بن حيان وأخوه، فقال له مقاتل:

يا أبا عبد الله: ما تقول في نبيذ الجر ؟

فقال عكرمة: هو حرام.

قال: فما تقول فيمن يشربه؟

قال: أقول: إن من شربه كفر.

قال يزيد: فقلت: والله لا أدعه أبداً.

قال: فوثب مغضباً.

قال: فلقيته بعد ذلك في مفازة فسلمت عليه وقلت له:

كيف أنت؟

فقال: بخير ما لم أرك.

وقال الدراوردي:

توفي عكرمة وكُثَيِّر عزة في يوم واحد فعجب الناس لموتهما واختلاف رأيهما، عكرمة يظن به رأي الخوارج يكفر بالذنب، وكُثَيِّر شيعي مؤمن بالرجعة إلى الدنيا.

وأما الوجه الثالث[(١)]: فقال أبو طالب: قلت لأحمد:

ما كان شأن عكرمة ؟

قال: كان ابن سيرين لا يرضاه، قال: كان يرى رأي الخوارج، وكان يأتي الأمراء يطلب جوائزهم، ولم يترك موضعاً إلا خرج إليه.

وقال عبدالعزيز بن أبي رَوّاد:

---

(١) أي الوجه الثالث مما اعترض عليه فيه، وهو قبول جوائز الأمراء.

رأيت عكرمة بنيسابور فقلت له: تركت الحرمين وجئت إلى خراسان؟

قال: جئت أسعى على عيالي.

وقال أبو نعيم:

قدم على الوالي بأصبهان فأجازه بثلاثة آلاف درهم.

هذا جميع ما قيل فيه من القدح.

فأما الوجه الأول[١] فقول ابن عمر لم يثبت عنه؛ لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء أنه سمع ابن عمر يقول ذلك، ويحيى البكاء متروك الحديث، قال ابن حبان: ومن المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح.

وقال ابن جرير: إن ثبت هذا عن ابن عمر فهو محتمل لأوجه كثيرة لا يتعين منه القدح في جميع روايته، فقد يمكن أن يكون أنكر عليه مسألة من المسائل كذبه فيها.

قلت: وهو احتمال صحيح؛ لأنه روي عن ابن عمر أنه أنكر عليه الرواية عن ابن عباس في الصَرْف ثم استدل ابن جرير على أن ذلك لا يوجب قدحاً فيه بما رواه الثقات عن سالم بن عبدالله بن عمر أنه قال إذ

(١) أي الوجه الأول مما اعترض عليه فيه، وهو تكذيبه.

قيل إن نافعاً مولى ابن عمر حدث عن ابن عمر في مسألة الإتيان في المحل المكروه: كذب العبد على أبي.

قال ابن جرير:

ولم يروا ذلك من قول سالم في نافع جرحاً، فينبغي أن لا يروا ذلك من ابن عمر في عكرمة جرحاً.

وقال ابن حبان:

أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع أخطأ، ذكر هذا في ترجمة بُرْد من كتاب الثقات، ويؤيد ذلك إطلاق عبادة بن الصامت قوله: كذب أبو محمد لما أُخبر أنه يقول: إن الوتر واجب، فإن أبا محمد لم يقله رواية، وإنما قاله اجتهاداً، والمجتهد لا يقال إنه كذب وإنما يقال إنه أخطأ.

وذكر ابن عبد البر لذلك أمثلة كثيرة.

وأما قول سعيد بن المسيب فقال ابن جرير: ليس ببعيد أن يكون الذي حكي عنه نظير الذي حكي عن ابن عمر.

قلت: وهو كما قال؛ فقد تبين ذلك من حكاية عطاء الخراساني عنه في تزويج النبي r بميمونة، ولقد ظلم عكرمة في ذلك، فإن هذا مروي عن ابن عباس من طرق كثيرة أنه كان يقول: إن النبي r تزوجها وهو محرم، ونظير ذلك ما تقدم عن عطاء وسعيد بن جبير.

ويقوي صحة ما حكاه ابن حبان أنهم يطلقون الكذب في موضع الخطأ ما سيأتي عن هؤلاء من الثناء عليه والتعظيم له؛ فإنه دال علــى أن طعنهم عليه إنما هو في هذه المواضع المخصوصة، وكذلك قول ابن سيرين الظاهر أنه طعن عليه من حيث الرأي، و إلا فقد قال خالد الحذاء: كل ما قال محمد بن سيرين ثبت عن ابن عباس، فإنما أخذه عن عكرمة، وكان لا يسميه لأنه لم يكن يرضـــاه.

وأما رواية يزيد بن أبي زياد عن علي بن عبدالله بـــن عبـــاس في تكذيبه فقد ردها أبو حاتم بن حبان بضعف يزيد وقال: إن يزيد لا يحـــتج بنقله، وهو كما قال.

وأما ما روي عن يحيى بن سعيد في ذلك فالظاهر أنه قلد فيه سعيد ابن المسيب.

وأما قصة القاسم بن محمد فقد بين سببها، وليس بقادح، لأنه لا مانع أن يكون عند المتبحر في العلم في المسألة القولان والثلاثة فيخبر بمـــا يستحضر منها، ويؤيد ذلك مارواه ابن هبيرة قال: قدم علينا عكرمة مصر فجعل يحدثنا بالحديث عن الرجل من الصحابة ثم يحدثنا بذلك الحديث عن غيره، فأتينا إسماعيل بن عبيد الأنصاري وكان قد سمع من ابـــن عبـــاس فذكرنا ذلك له فقال: أنا أخبره لكم، فأتاه فسأله عن أشياء كان سمعها من

ابن عباس فأخبره بها على مثل ما سمع، قال: ثم أتيناه فسألناه فقال: الرجل صدوق، ولكنه سمع من العلم فأكثر، فكلما سنح له طريق سلكه.

وقال أبو الأسود:

كان عكرمة قليل العقل، وكان قد سمع الحديث من رجلين، فكان إذا سئل حدث به عن رجل ثم يسأل عنه بعد حين فيحدث به عن الآخر فيقولون: ما أكذبه، وهو صادق.

وقال سليمان بن حرب عن حماد بن زيد: قال أيوب: قال عكرمة:

أرأيت هؤلاء الذين يكذبوني من خلفي أفلا يكذبوني في وجهي، يعني أنهم إذا واجهوه بذلك أمكنه الجواب عنه والمخرج منه.

وقال سليمان بن حرب:

وجه هذا أنهم إذا رموه بالكذب لم يجدوا عليه حجة.

وأما طعن إبراهيم عليه بسبب رجوعه عن قوله في تفسير البطشة الكبرى إلى ما أخبره به عن ابن مسعود، فالظاهر أن هذا يوجب الثناء على عكرمة لا القدح؛ إذ كان يظن شيئاً فبلغه عمن هو أولى منه خلافه فترك قوله لأجل قوله.

وأما قصة القاسم بن معن ففيها دلالة على تحريه، فإنه حدثــه في المذاكرة بشيء، فلما رآه يريد أن يكتبه عنه شك فيه فأخبره أنه إنما قالــه برأيه، فهذا أولى أن يحمل عليه من أن يظن به أنه تعمد الكذب على ابــن عباس رضي الله عنهما.

وأما ذم مالك فقد بُيِّن سببه، وأنه لأجل ما رمي به من القــول ببدعة الخوارج، وقد جزم بذلك أبو حاتم: قال ابن أبي حاتم:

سألت أبي عن عكرمة فقال: ثقة.

قلت: يحتج بحديثه؟

قال: نعم إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه مالك إنما هــو بسبب رأيه على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل فنسبوه إليهم.

وقد برأه أحمد والعجلي من ذلك فقال في كتاب الثقــات لــه: عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما: مكي تابعي ثقة بريء مما يرميــه الناس به من الحَرُوْرِية.[١]

وقال ابن جرير:

---

(١) أي من رأي الخوارج.

لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه مادعي به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يُرغب به عنه.

وأما قبوله لجوائز الأمراء فليس ذلك بمانع من قبول روايته، وهذا الزهري قد كان في ذلك أشهر من عكرمة ومع ذلك فلم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلك.

وإذ فرغنا من الجواب عما طعن عليه به، فلنذكر ثناء الناس عليه من أهل عصره وهلم جراً:

عن عثمان بن حكيم[١]: كنت جالساً مع أبي أمامة بن سهل بن حُنَيف[٢]إذ جاء عكرمة فقال:

يا أبا أمامة: أذكرك الله هل سمعت ابن عباس يقول:

ما حدثكم عني عكرمة فصدقوه فإنه لم يكذب علي.

فقال أبو أمامة: نعم، وهذا إسناد صحيح.

---

(١) عثمان بن حكيم بن عبّاد الأنصاري الأوسيّ، أبو سهل المدني ثم الكوفي. ثقة. مات قبل سنة ١٤٠ رحمه الله تعالى. انظر "تقريب التهذيب": ٣٨٣.

(٢) أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري، أبو أمامة، معروف بكنيته. معدود في الصحابة رضي الله عنهم. توفي سنة مائة، وله اثنتان وتسعون سنة رضي الله عنه، انظر المصدر السابق: ١٠٤.

وقال يزيد البغوي عن عكرمة: قال لي ابن عباس: انطلق فأفت الناس.

وحكى البخاري عن عمرو بن دينار[١] قال:

أعطاني جابر بن زيد[٢] صحيفة فيها مسائل عن عكرمة، فجعلت كأني أتباطأ، فانتزعها من يدي وقال : هذا عكرمة مولى ابن عباس، هذا أعلم الناس.

وقال الشعبي[٣]: ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة.

وقال حبيب بن أبي ثابت[٤]:

---

(١) عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم، الجُمَحيّ بالولاء، ثقة ثبت. توفي سنة ١٢٦ رحمه الله تعالى. انظر "التقريب": ٤٢١.

(٢) جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي ثم الخوفي-ناحية من عُمان-، البصري. مشهور بكنيته، ثقة فقيه. توفي سنة ٩٣ رحمه الله تعالى انظر المصدر السابق: ١٣٦.

(٣) عامر بن شراحيل الشعبّي، أبو عمر. ثقة مشهور. فقيه فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه. مات بعد مائة عن نحو ثمانين سنة رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ٢٨٧.

(٤) حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي بالولاء، أبو يحيى الكوفي. ثقة فقيه جليل. مات سنة ١١٩ رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ١٥٠.

مر عكرمة بعطاء[١] وسعيد بن جبير قال: فحدثهم، فلما قام قلت لهما: تنكران مما حدث شيئاً ؟ قالا : لا.

وقال أيوب[٢]: حدثني فلان قال: كنت جالساً إلى عكرمة وسعيد بن جبير وطاوس[٣] وأظنه قال وعطاء في نفر، فكان عكرمة صاحب الحديث يومئذ، وكأن على رؤوسهم الطير، فما خالفه أحد منهم إلا أن سعيداً خالفه في مسألة واحدة.

قال أيوب: أرى ابن عباس كان يقول القولين جميعاً.

---

(١) عطاء بن أبي رباح: أسلم، القرشي بالولاء، المكي. ثقة فقيه فاضل مات سنة ١١٤ رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ٣٩١.

(٢) أيوب بن أبي تميمة: كيسان السَختياني، أبوبكر البصري. ثقة. ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد. مات سنة ١٣١ وله ٦٥ سنة رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ١١٧.

(٣) طاووس بن كيسان اليماني، أبو عبدالرحمن الحميري بالولاء، الفارسي. ثقة فقيه فاضل، توفي سنة ١٠٦ رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ٢٨١.

وقال حبيب أيضاً: اجتمع عندي خمسة: طاوس ومجاهد[١] وسعيد بن جبير وعكرمة وعطاء، فأقبل مجاهد وسعيد يلقيان على عكرمة المسائل، فلم يسألاه عن آية إلا فسرها لهما، فلما نفد ما عندهما جعل يقول: نزلت آية كذا في كذا ونزلت آية كذا في كذا.

وقال ابن عيينة[٢]:

كان عكرمة إذا تكلم في المغازي فسمعه إنسان قال: كأنه مشرف عليهم يراهم.

قال وسمعت أيوب يقول: لو قلت لك إن الحسن[٣] ترك كثيراً من التفسير حين دخل عكرمة البصرة حتى خرج منها لصدقت.

وقال عبد الصمد بن معقل[٤]:

---

(١) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي بالولاء، المكي، ثقة إمام في التفسير والعلم مات سنة ١٠١ تقريباً وله ٨٣ سنة. انظر المصدر السابق: ٥٢٠.

(٢) سفيان بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي. ثقة حافظ فقيه، إمام حجة. توفي سنة ١٩٨ وله ٩١ سنة رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ٢٤٥.

(٣) الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، الأنصاري بالولاء. ثقة فقيه، فاضل مشهور. مات سنة ١١٠ وقد قارب التسعين رحمه الله تعالى، انظر المصدر السابق: ١٦٠.

(٤) عبد الصمد بن معقل بن مُنَبِّه اليماني، ابن أخي وهب بن منبه. صدوق. معمر. مات سنة ١٨٣ رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ٣٥٦.

لما قدم عكرمة الجَنَد[١] أهدى له طاوس نجيباً[٢] بستين ديناراً، فقيل له في ذلك، فقال: ألا أشتري علم ابن عباس لعبد الله بن طاوس بستين ديناراً[٣].

وقال الفرزدق بن خراش:

قدم علينا عكرمة مرو، فقال لنا شهر بن حوشب[٤]:

ائتوه فإنه لم تكن أمة إلا كان لها حبر، وإن مولى هذا كان حبر هذه الأمة.

وقال جرير عن مغيرة: قيل لسعيد بن جبير:

تعلم أحداً أعلم منك؟

قال: نعم، عكرمة.

وقال قتادة:

---

(١) منطقة في اليمن.

(٢) الجيد من النوق.

(٣) عبدالله بن طاووس بن كيسان اليماني، أبو محمد. ثقة فاضل عابد، مات سنة ١٣٢ رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ٣٠٨.

(٤) شهر بن حوشب الأشعري الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن. صدوق. مات سنة ١١٢ رحمه الله تعالى. انظر "تقريب التهذيب": ٢٦٩.

كان أعلم التابعين أربعة فذكره فيهم، قال: وكان أعلمهم بالتفسير.

وقال معمر عن أيوب:

كنت أريد أن أرحل إلى عكرمة، فإني لفي سوق البصرة إذ قيل لي: هذا عكرمة فقمت إلى جنب حماره فجعل الناس يسألونه وأنا أحفظ.

وقال حماد بن زيد قال لي أيوب: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه.

وقال يحيى بن أيوب[١]: سألني ابن جريح[٢]:

هل كتبتم عن عكرمة؟

قلت: لا.

قال: فاتكم ثلث العلم.

وقال حبيب بن الشهيد[٣]: كنت عند عمرو بن دينار فقال:

---

(١) يحيى بن أيوب بن أبي زرعة البجلي الكوفي. لا بأس به. مات سنة ١٦٨ رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ٥٥٨.

(٢) عبد الملك بن عبدالعزيز بن جُريج الأموي بالولاء، المكي. ثقة فاضل فقيه مات سنة ١٥٠ تقريباً وقد جاز السبعين رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ٣٦٣.

(٣) حبيب بن الشهيد، أبو مرزوق التجيبي بالولاء، المصري، نزيل بَرْقة. ثقة. مات سنة ١٠٩ رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ٦٧٢.

والله ما رأيت مثل عكرمة قط.

وقال سلام بن مسكين: كان عكرمة من أعلم الناس بالتفسير.

وقال سفيان الثوري: خذوا التفسير من أربعة فبدأ به.

وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة.

وقال ابن معين:

إذا رأيت إنساناً يقع في عكرمة فاتهمه على الإسلام.

وقال النسائي في التمييز وغيره: ثقة.

وتقدم توثيق أبي حاتم والعجلي.

وقال المروزي: قلت لأحمد بن حنبل: يحتج بحديثه؟ قال: نعم.

وقال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي[١]:

أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل

---

(١) محمد بن نصر المروزي الفقيه، أبو عبدالله. ثقة حافظ، إمام، جبل. مات سنة ٢٩٤ رحمه الله تعالى. انظر "تقريب التهذيب": ٥١٠ .

وإسحق بن راهويه وأبو ثور[١] ويحيى بن معين، ولقد سألت إسحق عن الاحتجاج بحديثه فقال: عكرمة عندنا إمام أهل الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه.

قال: وحدثنا غير واحد أنهم شهدوا يحيى بن معين وسأله بعض الناس عن الاحتجاج بعكرمة، فأظهر التعجب.

وقال علي بن المديني:

كان عكرمة من أهل العلم، ولم يكن في موالي ابن عباس أغزر علماً عنه.

وقال أبو حاتم: أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة.

وقال البزار:

روى عن عكرمة مائة وثلاثون رجلاً من وجوه البلدان كلهم رضوا به.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة:

كان عكرمة من أثبت الناس فيما يروي، ولم يحدث عمن هو دونه أو مثله، أكثر حديثه عن الصحابة y.

---

(١) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي، أبو ثور الفقيه صاحب الشافعي. ثقة. مات سنة ٢٤٠ رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ٨٩.

وقال أبو جعفر بن جرير[١]:

ولم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الرواية للآثار وأنه كان عالماً بمولاه، وفي تقريظ جِلّة أصحاب ابن عباس إياه، ووصفهم له بالتقدم في العلم وأَمْرهم الناس بالأخذ عنه ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الإنسان ويستحق جواز الشهادة، ومن ثبتت عدالته لم يُقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن وبقول فلان لمولاه: لا تكذب علي وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعانٍ غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب.

وقال ابن حبان:

كان من علماء زمانه بالفقه والقرآن ولا أعلم أحداً ذمه بشيء يعني يجب قبوله والقطع به.

وقال ابن منده:

أما حال عكرمة في نفسه فقد عدّله أمة من التابعين منهم زيادة على سبعين رجلاً من خيار التابعين ورفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد منهم لكبير أحد من التابعين، على أن مَن جرحه من الأئمة لم يمسك عن

---

(١) أي الطبري رحمه الله تعالى.

الرواية عنه ولم يستغن عن حديثه، وكان حديثه متلقى بالقبول قرناً بعد قرن إلى زمن الأئمة الذين أخرجوا الصحيح، على أن مسلماً كان أسوأهم رأياً فيه، وقد أخرج له مع ذلك مقروناً[١].

وقال أبو عمر بن عبد البر:

كان عكرمة من جلة العلماء ولا يقدح فيه كلام من تكلم فيه لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه، وكلام ابن سيرين فيه لا خلاف بين أهل العلم أنه كان أعلم بكتاب الله من ابن سيرين، وقد يظن الإنسان ظناً يغضب له ولا يملك نفسه قال: وزعموا أن مالكاً أسقط ذكر عكرمة من الموطأ ولا أدري ما صحته لأنه قد ذكره في الحج وصرح باسمه ومال إلى روايته عن ابن عباس، وترك عطاء في تلك المسألة مع كون عطاء أجل التابعين في علم المناسك، والله أعلم.

وقد أطلنا القول في هذه الترجمة[٢]، وإنما أردنا بذلك جمع ما تفرق من كلام الأئمة في شأنه، والجواب عما قيل فيه، والاعتذار للبخاري في الاحتجاج بحديثه، وقد وضح صحة تصرفه في ذلك، والله أعلم.

---

(١) أي مقروناً بغيره ليقويه.

(٢) وهذا من إنصاف أسلافنا العجيب، فإن التهم الذي اتهم بها كثيرة ومع ذلك فانظروا كيف دفع عنه ما اتهم به.

١٨. عمران بن حِطّان السدوسي الشاعر المشهور:

كان يرى رأي الخوارج، قال أبو العباس المُبَرِّد[١]:

كان عمران رأس القعدية من الصُفْرية وخطيبهم وشاعرهم انتهى.
والقعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون الخروج بل يزينونه.

وكان عمران داعية إلى مذهبه وهو الذي رثى عبد الرحمن بن مُلْجِم قاتل علي -عليه السلام- بتلك الأبيات السائرة.

وقد وثقه العجلي، وقال قتادة: كان لا يتهم في الحديث.

وقال أبو داود:

ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ثم ذكر عمران هذا وغيره.

وقال يعقوب بن شيبة:

---

(١) إمام النحو، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، النحوي الأخباري، صاحب "الكامل"، كان إماماً علامة وسيماً، فصيحاً، موثقاً، صاحب نوادر وطرف له تصانيف كثيرة، وكان آية في النحو. مات سنة ٢٨٦ رحمه الله تعالى انظر "سير أعلام النبلاء": ٥٧٦/٣ وما بعدها.

أدرك جماعة من الصحابة، وصار في آخر أمره إلى أن رأى رأي الخوارج.

وقال العقيلي: حدث عن عائشة، و لم يتبين سماعه منها.

قلت: لم يخرج له البخاري سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه:

قال: سألت عائشة عن الحرير.

فقالت: ائت ابن عباس.

فسأله. فقال: ائت ابن عمر.

فسأله فقال: حدثني أبو حفص أن رسول الله e قال: إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة انتهى. وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر وغيره، وقد رواه مسلم من طريق أخرى عن ابن عمر نحوه.

ورأيت بعض الأئمة يزعم أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل أن يرى رأي الخوارج، وليس ذلك الاعتذار بقوي، لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه باليمامة في حال هروبه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقتله لرأيه رأي الخوارج، وقصته في ذلك مشهورة مبسوطة في الكامل للمبرد وفي غيره.

على أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصل عن غيره أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج، فإن صح ذلك كان عذراً جيداً، وإلا فلا يضر التخريج عمن هذا سبيله في المتابعات والله أعلم.

١٩. **الفضل بن دُكَيْن، أبو نعيم الكوفي:**

أحد الأثبات، قرنه أحمد بن حنبل في التثبت بعبد الرحمن بن مهدي، وقال: إنه كان أعلم بالشيوخ من وكيع.

وقال مرة: كان أقلَّ خطأ من وكيع.

والثناء عليه في الحفظ والتثبت يكثر إلا أن بعض الناس تكلم فيه بسبب التشيع ومع ذلك فصح أنه قال: ما كتبت عليَّ الحفظة أني سببت معاوية.

احتج به الجماعة.

٢٠. **قيس بن أبي حازم البجلي:**

مخضرم أدرك الجاهلية وهاجر إلى النبي e فلم يلقه فلقي أبا بكر ومَن بعده، واحتج به الجماعة.

ويقال إنه كبر إلى أن خرف.

وقد بالغ ابن معين فقال: هو أوثق من الزهري.

وقال يعقوب بن شيبة:

تكلم أصحابنا فيه فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد، ومنهم من حمل عليه وقال له أحاديث مناكير، ومنهم من حمل عليه في مذهبه وأنه كان يحمل على عليّ، والمعروف عنه أنه كان يقدم عثمان ولذلك كان يتجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه.

قلت: فهذا قول مبين مفصل والله أعلم.

٢١.محمد بن بشار البصري المعروف بِبُندار أحد الثقات المشهورين:

روى عنه الأئمة الستة.

وثقه العجلي، والنسائي، وابن خزيمة، وسماه إمام أهل زمانه، وآخرون.

وضعفه عمرو بن علي الفلاس(١) ولم يذكر سبب ذلك فما عَرّجوا على تجريحه.

وقال القواريري: كان يحيى بن معين يستضعفه.

وقال أبو داود: لولا سلامة فيه لترك حديثه، يعني أنه كانت فيه سلامة فكان إذا سها أو غلط يحمل ذلك على أنه لم يتعمد، وقد احتج به

---

(١) عمرو بن علي بن بحر، أبو حفص الفلاس، الصيرفي الباهلي، البصري. ثقة حافظ. مات سنة ٢٤٩، رحمه الله تعالى انظر"تقريب التهذيب":٤٢٤.

الجماعة، ولم يكثر البخاري من تخريج حديثه لأنه من صغار شيوخه، وكان بندار يفتخر بأخذ البخاري عنه كما حكينا ذلك في ترجمة البخاري.

٢٢. محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي، أبو عبد الرحمن الضَبي:

من شيوخ أحمد، وله تصانيف.

وثقه العجلي وابن معين، وقال أحمد: كان شيعياً حسن الحديث.

وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم.

وقال النسائي: لا بأس به.

وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً، كثير الحديث، شيعياً، وبعضهم لا يحتج به.

قلت: إنما توقف فيه من توقف لتشيعه، وقد قال أحمد بن علي الأبّار: حدثنا أبو هاشم: سمعت ابن فضيل يقول: رحم الله عثمان، ولا رحم الله من لا يترحم عليه: قال ورأيت عليه آثار أهل السنة والجماعة رحمه الله.

احتج به الجماعة.

٢٣. محارب بن دثار:

أحد الأئمة الأثبات، تابعي جليل.

وثقه أحمد وابن معين والعجلي وآخرون.

وقال ابن سعد: لا يحتجون به.

قلت: بل احتج به الأئمة كلهم.

وقال أبو زرعة: مأمون، ولكن ابن سعد يقلد الواقدي(١)، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله.

٢٤. مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ابن عم عثمان بن عفان:

يقال: له رؤية فإن ثبتت فلا يُعَرَّج على من تكلم فيه.

وقال عروة بن الزبير: كان مروان لا يتهم في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه.

وإنما نقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله، ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى.

فأما قتل طلحة فكان متأولاً فيه.

---

(١) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي، المدني القاضي، نزيل بغداد. متروك مع سعة علمه. مات سنة ٢٠٧ وله ٧٨ سنة رحمه الله تعالى. انظر"التقريب": ٤٩٨.

وأما ما بعد ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعلي بن الحسين وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث -وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في صحيحه- لما كان أميراً عندهم بالمدينة قبل أن يبدو منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا، والله أعلم، وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم.

٢٥. المِنهال بن عمرو الأسدي، مولاهم، الكوفي:

قال ابن معين والنسائي والعجلي وغيرهم: ثقة.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت عبد الله بن أحمد يقول: سمعت أبي يقول:

ترك شعبة المنهال بن عمرو على عمد.

قال ابن أبي حاتم: لأنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب كذا قال ابن أبي حاتم، والذي رواه وهب بن جرير[1] عن شعبة أنه قال: أتيت منـــزل المنهال فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت و لم أسأله. قلت: فهلا سألته عسى كان لا يعلم.

قلت: وهذا اعتراض صحيح؛ فإن هذا لا يوجب قدحاً في المنهال.

---

(١) وهب بن جرير بن حازم، أبو عبدالله الأزدي البصري. ثقة. مات سنة ٢٠٦ رحمه الله تعالى. انظر المصدر السابق: ٥٨٥.

عن المغيرة بن مِقْسم أنه كان ينهى الأعمش[١] عن الرواية عن المنهال، وأنه قال ليزيد بن أبي زياد: نشدتك بالله: هل كانت تجوز شهادة المنهال على درهمين؟ قال: اللهم لا.

قلت: وهذه الحكاية لا تصح؛ لأن راويها محمد بن عمر الحنفي لا يُعْرَف، ولو صحت فإنما كره منه مغيرة ما كره شعبة من القراءة بالتطريب، لأن جريراً حكى عن مغيرة أنه قال: كان المنهال حسن الصوت وكان له لحن يقال له وزن سبعة، وبهذا لا يجرح الثقة.

وذكر الحاكم أن يحيى القطان غمزه.

وحكى المفضل العلائي أن ابن معين كان يضع من شأنه.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول:

أبو بشر أحب إليّ من المنهال بن عمرو، وأبو بشر أوثق.

وقال الجُوْزَجاني: كان سيئ المذهب.

(١) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ، عارف بالقراءات ورع. مات سنة ١٤٧ رحمه الله تعالى، وكان مولده سنة ٦١، انظر "التقريب": ٢٥٤.

قلت: فأما حكاية العلائي فلعل ابن معين أنه كان يضع منه بالنسبة إلى غيره كالحكاية عن أحمد، ويدل على ذلك أن أبا حاتم حكى عن ابن معين أنه وثقه.

وأما الجُوْزَجاني فقد قلنا غير مرة إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه.

وحكاية الحاكم عن القطان غير مفسرة.

ومع ذلك فما له في البخاري سوى حديث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في تعويذ الحسن والحسين من رواية زيد بن أبي أنيسة عنه، وحديث آخر في تفسير حم فصلت اختلف فيه الرواة هل هو موصول أو معلق.

٢٦. نُعَيْم بن حماد الخزاعي المروزي:

نزيل مصر، مشهور، من الحفاظ الكبار.

لقيه البخاري ولكنه لم يخرج عنه في الصحيح سوى موضع أو موضعين وعلق له أشياء أُخَر، وروى له مسلم في المقدمة موضعاً واحداً وأصحاب السنن إلا النسائي.

وكان أحمد يوثقه.

وقال ابن معين:

كان من أهل الصدق إلا أنه يتوهم الشيء فيخطئ فيه.

وقال العجلي: ثقة.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وقال النسائي: ضعيف.

ونسبه أبو بشر الدولابي[١] إلى الوضع، وتعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصباً عليه لأنه كان شديداً على أهل الرأي، وهذا هو الصواب، والله أعلم .

٢٧. الوليد بن كثير المخزومي أبو محمد المدني:

نزيل الكوفة.

وثقه إبراهيم بن سعد وابن معين وأبو داود.

وقال ابن سعد: ليس بذاك.

وقال الساجي: قد كان ثقة ثبتاً يحتج بحديثه، لم يضعفه أحد، إنما عابوا عليه الرأي.

وقال الآجري عن أبي داود: ثقة إلا أنه إباضي.

---

(١) الإمام الحافظ البارع، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي الرازي الوراق، ولد سنة ٢٢٤ ومات سنة ٣١٠ رحمه الله تعالى، ودولاب قرية من قرى الري. انظر "سير أعلام النبلاء": ٣٠٩/١٤ وما بعدها.

قلت: الإباضية فرقة من الخوارج ليست مقالتهم شديدة الفحش، و لم يكن الوليد داعية، والله أعلم.

٢٨. **يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي:**

قال علي بن المديني: لم يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت منه.

وقال النسائي: ثقة ثبت.

وقال يحيى بن معين: لا أعلمه أخطأ إلا في حديث واحد: حديثه عن سفيان عن أبي إسحق عن قَبِيصة بن برمة وإنما هو عن واصل عن قبيصة.

قلت: هذه مترلة عظيمة لهذا الرجل.

وقد احتج به الجماعة إلا أن عمر بن شَبّة[1] حكى عن أبي نعيم أنه قال: ما كان بأهل لأن أحدث عنه، وهذا الجرح مردود بل ليس هذا بجرح ظاهر، والله أعلم.

٢٩. **يزيد بن هارون الواسطي.**

أحد الثقات الأثبات المشاهير.

---

(١) عمر بن شبَّة بن عبيدة النُميريّ، أبو زيد بن أبي معاذ البصري، نزيل بغداد. صدوق له تصانيف. مات سنة ٢٦٢ وقد جاز التسعين رحمه الله تعالى. انظر "التقريب": ٤١٣.

أدركه البخاري بالسن لكن مات قبل أن يرحل فأخذ عن كبار أصحابه.

ذكر ابن أبي خيثمة عن أبيه أنه كان بعد أن كف بصره إذا سئل عن الحديث لا يعرفه أمر جاريته أن تحفظه له من كتابه وكان ذلك يعاب عليه.

قلت: كان المتقدمون يتحرزون عن الشيء اليسير من التساهل لأن هذا يلزم منه اعتماده على جاريته، وليس عندها من الإتقان ما يميز بعض الأجزاء من بعض، فمن هنا عابوا عليه هذا الفعل، وهذا في الحقيقة لا يلزم منه الضعف ولا التليين، وقد احتج به الجماعة كلهم.

فصل: في تمييز أسباب الطعن في المذكورين، ومنه يتضح من يصلح منهم للاحتجاج به ومن لا يصلح، وهو على قسمين:

القسم الأول:

من ضَعْفه بسبب الاعتقاد، وقد قدمنا حكمه وبينا في ترجمة كل منهم أنه إما لم يكن داعية، أو كان وتاب، أو اعتضدت روايته بمتابع، وهذا بيان ما رموا به:

فالإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين:

منهم من أراد تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان.

ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار؛ لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد، ولا يضر العمل مع ذلك.

والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغالٍ في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو.

والقدرية من يزعم أن الشر فعل العبد وحده.

والجهمية من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة، ويقول: إن القرآن مخلوق.

والنصب بغض علي وتقديم غيره عليه.

والخوارج الذين أنكروا على عليٍّ التحكيم وتبرأوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهم، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم.

والإباضية منهم أتباع عبد الله بن إباض.

والقَعَدية الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك.

والواقف في القرآن من لا يقول مخلوق ولا ليس بمخلوق.

القسم الثاني:

فيمن ضُعف بأمر مردود كالتحامل أو التعنت أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد، ولكونه قليل الخبرة بحديث من تُكلم فيه أو بحاله لتأخر عصره ونحو ذلك.

ويلتحق به من تُكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه كمن ضُعف في بعض شيوخه دون بعض، وكذا من اختلط أو تغير حفظه، أو كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه؛ فإن جميع هؤلاء لا يجمل إطلاق

الضعف عليهم بل الصواب في أمرهم التفصيل كما قدمناه مشروحاً بحمد الله تعالى وهذا سياق أسمائهم:[١]

١. أحمد بن المقدام العجلي:

طعن فيه أبو داود لمزاحه.

٢. أحمد بن واقد الحراني:

تكلم فيه أحمد لدخوله في عمل السلطان.

٣. إبراهيم بن سويد بن حيان:

تكلم فيه ابن حبان بلا حجة.

٤. إبراهيم بن المنذر الحراني:

تكلم فيه أحمد لدخوله إلى ابن أبي دُواد[٢].

٥. إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة:

تكلم فيه الساجي والأزدي بلا مستند.

---

(١)وقد أتيت بأمثلة ممن ذكرهم، لأن عددهم كبير؛ ولأنه بالمثال يتضح المقال.

(٢)وابن أبي دُواد هو الذي امتحن العلماء في قضية خلق القرآن.

٦. إسماعيل بن إبراهيم بن معمر، أبو معمر:

غمزه أحمد لأنه أجاب في المحنة.[١]

٧. أيوب بن سليمان بن بلال:

تكلم فيه الأزدي بلا مستند.

٨. بشير بن نَهِيك:

تعنت أبو حاتم في قوله: لا يحتج به.

٩. حبيب المعلم:

متفق على توثيقه، لكن تعنت فيه النسائي.

١٠. الحسن بن مدرك الطحان:

تكلم فيه أبو داود بأمر فيه عنت.

١١. حميد بن هلال العدوي:

كان ابن سيرين لا يرضاه لدخوله في العمل.[٢]

---

(١) أي وافق على القول بخلق القرآن لما امتُحن، وهذه قضية مشؤومة جرّت البلاء على خلق من العلماء، وكان سببها المأمون العباسي، وإجابة العلماء في المحنة لا تقدح فيهم لأنهم كانوا قد أُكرهوا على الإجابة وامتحنوا عليها.

(٢) أي عمل السلطان.

١٢. داود بن رُشَيْد:

ضعفه أبو محمد بن حزم بلا حجة.

١٣. عاصم بن سليمان الأحول:

تكلم فيه وُهَيْب لأجل ولايته الحسبة.

١٤. عامر بن واثلة أبو الطفيل:

صحابي أخطأ من تكلم فيه.

١٥. عبد الله بن ذكوان أبو الزِناد:

كرهه مالك لدخوله في عمل السلطان.

١٦. عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز:

لم يثبت عن أحمد تضعيفه.

١٧. عمرو بن عاصم الكلابي:

غمزه أبو داود بلا مستند.

١٨. محمد بن ميمون، أبو حمزة السكري:

عمي في آخر عمره فتكلم فيه بعضهم تعنتاً.

١٩. مبشر بن إسماعيل:

ضعفه ابن قانع وهو أضعف منه.

٢٠. مروان بن الحكم:

الخليفة يُقال: له رؤية، تُكُلم فيه لأجل الولاية.

٢١. يحيى بن زكريا بن أبي زائدة:

قال ابن معين: أخطأ في حديث واحد.

٢٢. أبو بكر بن عياش:

ساء حفظه لما كبر، وكتابه معتمد.

وأما من عدا من ذُكر فيهما[١] ممن وصف بسوء الضبط أو الوهم أو الغلط ونحو ذلك -وهو القسم الثالث- فلم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه عنده أو عند غيره، وقد شرحنا من ذلك ما فيه كفاية ومقنع، والله الموفق إلى سبيل الرشاد، نفع الله بجميع ذلك بمنه وكرمه.

إلى هنا تم الاختيار، والله الموفق للاستبصار والادِّكار، وهو المستعان.

وأرجو بعد هذا أن يستبصر أهل الجرح والتعديل، وألا يسارعوا إلى الهدم والتبديع والتقريع، وأن يلتمسوا الأعذار كما التمسها سلفنا، وأن يعرفوا للناس أقدارهم.

وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) أي القسمين السابقين.

فهرست الموضوعـــات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــــــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة